



## INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

### حان وقت المسألة....

لم تكن قضية مقتل الصحفي جمال الخاشقجي في أكتوبر 2018 داخل القنصلية السعودية في تركيا استثناء او تفرد لعملية القمع من قبل السلطات السعودية تجاه الناشطين والمعارضين فقد سبقها الكثير من الجرائم الإنسانية والمجازر البشرية سواء داخل المملكة أو خارجها. لكن ما ميز جريمة قتل الصحفي خاشقجي عن غيرها من الجرائم انها لاقت صدى كبير على مستوى المجتمع الدولي وخاصة السياسي مما جعلها بريق أمل لمعاقبة شخص كان السبب في مقتل واعتقال وقمع الآلاف من أبناء البشرية.

هذا البريق قد تم قتله ضمن صفقات سياسية وفرت له حماية كاملة للإفلات من العقاب في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لكن اليوم بعد إثبات تورط محمد بن سلمان بقتل الخاشقجي مباشراً بحسب ما جاء في تقرير الاستخبارات الامريكية لم يعد هناك مبرر لعدم المسألة، خاصة بعد أن أدى ذلك لإقرار قانون حظر الخاشقجي.

فقد حاول الملك سلمان التغطية على هذه الجريمة وغيرها بنشاطات سياسية واقتصادية ورياضية ترفيحية لإبهار العالم وحجب انتباههم عم ما يحدث من انتهاكات داخل وخارج المملكة ناهيك عن المجازر ضد الإنسانية التي تُرتكب يومياً ضد الشعب اليمني وذلك لإشغال العالم والتخفيف من وطأة الانتقادات السلبية لمقتل خاشقجي. كما حاول الملك سلمان تعديل بعض القوانين لكسب رضى الحقوقيين لكنها إصلاحات وهمية دهورت الواقع الحقوقي أكثر وزادت حدة الانتقام بحق من طالب بهذه التعديلات مسبقاً.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد على ضرورة مسألة محمد بن سلمان ليس فقط بقضية الخاشقجي بل بكافة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبها داخل السعودية وخارجها.



## INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

بعد الإعلان الصريح بتورط ولي العهد محمد بن سلمان بجريمة قتل الخاشقجي لا يوجد أي مبرر للمجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وهيئات الأمم المتحدة للتقاعس عن محاسبته ومن تورط معه في هذه الجريمة.

كما يرحب المجلس الدولي بمطالبة المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أغنيس كالامار واشنطن إلى فرض عقوبات على ولي العهد السعودي محمد بن سلمان تستهدف أصوله الشخصية وأيضاً مشاركاته الدولية، وفي الوقت ذاته بالضغط على دول الخليج الماضية بذات خطى بن سلمان أو مؤيدة له وكلها حليفة للولايات المتحدة وبريطانية، حتى أصبحت دول الخليج من أكثر الدول تخلفاً بكافة المجالات منتهكة لحقوق الإنسان دون حسيب أو رقيب، للكف عن هذه الانتهاكات وإحداث التغييرات المنتظرة في أنظمة الحكم وللمزيد من الحريات والديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان لصالح شعوبها.

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الغطاء لجرائم بن سلمان بأن تقوم بواجباتها في المسألة فوراً بعد اعترافها الرسمي بتورطه. الاعتراف الرسمي لا يكفي، نريد محاكمة شاملة لكافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها بن سلمان الآن.

كما نطالب المجتمع الدولي بتعليق العلاقات الدولية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع السعودية حتى تنفيذ الإصلاحات وتحقيق مطالب الشعب وأهمها الإفراج عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي واعتبار أي استجابة لمصالحها هو إشراك مباشر في الجرائم والانتهاكات التي سترتكبها بحق البشرية.

كما يؤكد المجلس الدولي بأن حقوق الإنسان في السعودية تتطلب اهتمام كبير ومراقبة عن كثب لما يحدث من انتهاكات على كافة الأصعدة وخاصة بحق أبناء القطيف. وإجبار السعودية على إلغاء عقوبة الإعدام لضمان حياة من يقعون الن داخل السجون بتهم تتعلق بممارسة حقهم في التعبير والإفراج عن كافة معتقلي ومعتقلات الرأي.

جنيف 2021/02/27